

Distr.: General
11 February 2002
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة

يسعدني أن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١
تحت رئاسة جامايكا (انظر المرفق).

وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي، عقب مشاورات مع أعضاء المجلس، وفقا
لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451). ورغم أن
بعض أعضاء المجلس الآخرين قد استشيروا فإنه، لا ينبغي اعتبار التقييم ممثلا لآراء مجلس
الأمن.

وأعدو ممتنة إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باتريشيا دورا
السفيرة
الممثلة الدائمة

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة
تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة جامايكا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

سلمية للأزمة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وأعربت جامايكا عن عزمها استخدام رئاستها لمجلس الأمن في تشجيع زيادة الشفافية في عمل المجلس، وتعهدت، من خلال رئاستها لفريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام، بمواصلة البحث عن الوسائل الكفيلة بتحسين مستوى التعاون والمشاورات بين مجلس الأمن، والبلدان المشاركة بقوات، والأمانة العامة.

وتحت رئاسة جامايكا، تم إلى حد كبير الوفاء بالأهداف التي وضعت في بداية الشهر وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- عقد المجلس جلسات منفصلة رفيعة المستوى مع الوزراء المشاركين في عمليتي السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أتاح الفرصة أمام أعضاء المجلس للتفاعل مع أعضاء عمليتي أروشا ولوساكا للسلام؛ والتباحث معهم بشأن أهداف المجلس، وإيضاح الدور الذي يضطلع به المجلس في تعزيز عمليات السلام داخل البلدين والمنطقة، فضلا عن الإفصاح من جديد عن ما هو متوقع من الأطراف أنفسهم. ووفرت الجلسات أيضا فرصة أمام المجلس لسماع وجهات نظر الأطراف الفاعلة ذات الصلة ورؤيتها للمنطقة المتضررة. وقد رأس برسيغال ج. باترسون، رئيس وزراء جامايكا، الجلسة الأولى من الجلستين العلنيتين مع أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار

في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وضعت جامايكا سلسلة من الأهداف لرئاستها لمجلس الأمن خلال الشهر (S/2001/1055)، التي نصت، في جملة أمور، على أن يقوم المجلس بما يلي:

- مواصلة السعي لإحلال سلام وأمن دائمين داخل حالات الصراع الموضوعة قيد نظر المجلس؛
- إيلاء اهتمام خاص بالآثار الإنسانية الناشئة عن الصراعات التي يتعرض لها أشد الفئات ضعفا، خاصة النساء والأطفال؛
- صب الاهتمام على مشاكل الأطفال داخل الصراعات المسلحة وعلى حماية المدنيين في تلك الصراعات؛
- مواصلة اضطلاع المجلس بدوره في إطار تصدي الأمم المتحدة للإرهاب الدولي.

وتحقيقا لهذه الغاية، حددت جامايكا عددا من القضايا التي سيولى إليها اهتمام خاص. وتشمل هذه الجهود إحرار تقدم في عمليات السلام والسعي إلى التوصل لحلول للصراعات داخل أفريقيا لا سيما في إثيوبيا/إريتريا، وأنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، والصحراء الغربية، وليبيريا؛ وتشجيع التوصل إلى حل للأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية داخل أفغانستان؛ وتعزيز الأنشطة التي يقوم بها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب من خلال عقد جلسة للمجلس على مستوى الوزراء؛ ومعالجة القضايا المحيطة بالأطفال داخل الصراعات المسلحة وحماية المدنيين داخل تلك الصراعات؛ وتشجيع التوصل إلى تسوية

لتلقي معلومات عن المبادرات التي تقوم بها الحكومة في هذا الصدد وحث المجتمع الدولي على توفير الدعم الإنساني لمواطني أنغولا.

• وتم استعراض مدى فعالية نظام الجزاءات المفروضة على ليبيريا، بما في ذلك الآثار الإنسانية المحتمل أن يتعرض لها السكان المدنيون نتيجة للجزاءات. كما تم أيضا استعراض العواقب الإقليمية للصراع الليبيري.

• وتلقى المجلس خلال مشاورات أجزاها إحاطة بشأن تجريد الجماعات المسلحة في سيراليون من السلاح وتسريحها وإعادة إدماجها وذلك من خلال الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ووجه رئيس المجلس، من خلال بيان إلى الصحافة، نداءً إلى الجهات المانحة الدولية لتقديم دعمها إلى البرنامج، الذي لم يتلق التمويل الكافي. ورتب رئيس المجلس أيضا لإحاطة يقدمها هانز كورل وكيل الأمين العام، المستشار القانوني، عن إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون أفادت في توجيه الانتباه إلى التأخر الطويل في إنشاء المحكمة نتيجة لانعدام التمويل الكافي.

• ولم يتم إحراز تقدم في عملية السلام بالصحراء الغربية خلال الفترة قيد الاستعراض، غير أن المجلس مضى قدما نحو تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

• وخلال الشهر، وضعت القضايا الإنسانية والسياسية والأمنية المتعلقة بأفغانستان قيد نظر المجلس بشكل مستمر. وتلقى المجلس إحاطة شاملة من الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام أكملت الخيارات المطروحة أمام الأمم المتحدة بالمشاركة في عمليتي صنع السلام والتعمير داخل أفغانستان.

بغرض التشديد على التزام جامايكا الصارم بإحلال السلام داخل أفريقيا.

• وتلقى المجلس إحاطة ختامية من الطرف الميسر لعملية أروشا للسلام، الماديا نلسون مانديلا، الذي كان بسبيله إلى ترك عمله كطرف ميسر، واغتنم المجلس الفرصة للإعراب عن شكره له لما قدمه من خدمات إلى المجتمع الدولي. وتلاك. د. نايت وزير الخارجية والتجارة الخارجية بجامايكا، بيانا رئاسيا (S/PRST/2001/35)، تم فيه الإعراب عن تقدير المجلس للإنجازات التي حققها الماديا كطرف ميسر وإقرار عملية بوروندي للسلام، التي تولى ريادتها حتى تم تنصيب الحكومة المؤقتة يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

• وعقد المجلس جلسات خاصة منفصلة مع وزير خارجية إثيوبيا وإريتريا ودخل في تبادل صريح للآراء في محاولة لإزالة العوائق التي تحول دون فعالية عمل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وحث المجلس الجانبين على التعاون بشكل تام مع البعثة والقيام بتدابير بناء الثقة التي من شأنها تحقيق تقدم في إحلال السلام فيما بينهما.

• وعقد المجلس حوارا مفتوحا بشأن الحالة في أنغولا بغرض توجيه الانتباه الدولي إلى حالة الصراع المستمر، والحالة الإنسانية الناشئة عن ذلك، والجهود المطلوبة لتعزيز عملية السلام. وأتاح ذلك للمجلس فرصة لتبادل وجهات النظر مباشرة مع حكومة أنغولا، التي كانت ممثلة على المستوى الوزاري، بشأن الطرق الكفيلة بتحقيق تقدم في عملية السلام، بما في ذلك الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الحكومة لتيسير العملية. ووفر ذلك أيضا الفرصة أمام المجلس

- وخلال جلسة علنية، رأسها وزير خارجية جامايكا، اتخذ المجلس القرار ١٣٧٨ (٢٠٠١) الذي منح الأمين العام ولاية واضحة للقيام بمبادرات ترمي إلى إحراز تقدم في عملية السلام ومعالجة الحالة الإنسانية، وأيد ما يبذله الممثل الخاص من جهود في هذا الصدد.
- وعقدت سلسلة من المشاورات والجلسات لتلقي إحاطات من الأمانة العامة عن التطورات المفضية إلى إجراء الانتخابات في كوسوفو، ونقل إشارة إيجابية إلى شعب كوسوفو توضح اهتمام المجلس الشديد بمشاركتهم في الانتخابات وإجرائها. وتلقى المجلس أيضا إحاطة من الأمانة العامة عن خروج الانتخابات بنتيجة ناجحة.
- وفي حين أنه لم يحدث تقدم ملحوظ في الحالة داخل مرتفعات الجولان السورية المحتلة، لم يحدث تدهور في الحالة ووافق المجلس على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة دون إجراء مناقشة.
- وفي معرض تناول القضايا المحيطة ببرنامج النفط مقابل الغذاء المتعلق بالعراق، توصل المجلس إلى توافق آراء بشأن قرار قدمته الدول الخمس الدائمة العضوية يتيح تمديد البرنامج لفترة ستة أشهر لكي يتم فيما بعد اعتماد "قائمة استعراض السلع" المقترحة، ومواصلة استعراض نظام الجزاءات واحتمال إدخال تعديلات عليه. ويمكن اعتبار اتخاذ القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١) تقدما جوهريا في حل المشاكل الصعبة التي واجهها المجلس في تناوله لعلاقته مع العراق، حيث أبدى المجلس إجماعا نادر الحدوث حول هذه القضية.
- وواصل مجلس الأمن قيادته للدعم المقدم من الأمم المتحدة لأنشطة مكافحة الإرهاب. وخلال جلسة عقدت على مستوى الوزراء، اتخذ المجلس القرار ١٣٧٧ (٢٠٠١) الذي تضمن إعلانا يؤكد ما اتخذ من إجراءات سابقة ويؤيد الأنشطة التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة له المنشأة بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتم خلال هذه الجلسة، التي رأسها وزير خارجية جامايكا، تأكيد عزم المجلس على مكافحة الإرهاب بجميع صورته.
- وخلال رئاسة جامايكا للمجلس، طُلب إلى مكتب الشؤون القانونية تقديم إحاطة عن طلب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تعيين قضاة مخصصين للمحكمة لتحسين كفاءتها. وأتيحت الفرصة للمجلس أيضا للحصول على إحاطة من رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومن المدعية العامة لهما واغتنم الفرصة للحصول على المزيد من الإيضاح من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن طلب تعيين القضاة المخصصين بالمحكمة.
- وأجريت خلال رئاسة جامايكا للمجلس المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال داخل الصراعات المسلحة، التي كانت قد أخلت خلال رئاسة فرنسا للمجلس في أيلول/سبتمبر، حيث استمع المجلس إلى إحاطات شاملة قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). واستمع المجلس أيضا، في سابقة الأولى من نوعها، إلى بيان قدمه صبي من سيراليون كان من الجنود الأطفال السابقين. واتخذ المجلس القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) الذي حدد مجموعة من الإجراءات كي يتخذها المجتمع الدولي وتضمن

تأييدا للبرامج التي يقوم بتنفيذها الأمين العام فيما يختص بالأطفال داخل الصراعات المسلحة.

ليبيريا

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أجرى المجلس مشاورات غير رسمية بكامل أعضائه لمناقشة الحالة في ليبريا عملا بقرارات سابقة اتخذها المجلس لاستعراض مدى فاعلية نظام الجزاءات المفروضة بمقتضى قرار المجلس ١٣٤٣ (٢٠٠١) وتقييم أثر الجزاءات الراهنة على الحالة الإنسانية والأثر المحتمل أن تحدثه الجزاءات مستقبلا على السكان المدنيين داخل ليبريا. وقدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الجلستين اللتين عقدتهما اللجنة مع فريق الخبراء بشأن التقرير المقدم من الفريق (S/2001/1015). وأعرب أعضاء المجلس عن التزامهم بمواصلة رصد تنفيذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) وأكدوا من جديد الحاجة إلى الامتثال بشكل مبكر وتام للتدابير المفروضة بمقتضى القرار. وأحاطوا علما أيضا بالنتائج التي توصل إليها الفريق ومفادها أن الجزاءات المفروضة بمقتضى القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) تحدث التأثير المنشود على أنشطة حكومة ليبريا، وأن الحالة في المنطقة قد تحسنت نتيجة لتلك الجزاءات. وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد.

وتلقى أعضاء المجلس أيضا إحاطة عن المناقشات التي جرت بين اللجنة وممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ١٣ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن الأثر المحتمل أن تحدثه الجزاءات التي قد تفرض مستقبلا على ليبريا (S/2001/939). وأعربوا عن قلقهم إزاء ازدياد الحالة الإنسانية سوءا داخل ليبريا وشددوا على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بزيادة مساعدته الإنسانية المقدمة إلى السكان المدنيين في ليبريا،

• واستمع مجلس الأمن، بناء على طلبه، إلى إحاطة منتصف المدة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن المبادرات قيد نظر الأمين العام، الرامية إلى حماية المدنيين داخل الصراعات المسلحة. وتم السعي خلال الجلسة إلى صب الاهتمام على الوسائل الكفيلة بخفض آثار الصراعات على السكان المدنيين وعلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها أو التي تنظر في تنفيذها لتيسير تنفيذ تقارير الأمين العام السابقة.

وقد عُقدت ١٣ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته، وعقد المجلس ٢٨ جلسة، بما في ذلك خمس جلسات خاصة - عقدت اثنتان منها مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، عملا بالمرفق الثاني، ألف، من قرار المجلس ١٣٥٣ (٢٠٠١). واتخذ المجلس سبعة قرارات وأصدر خمسة بيانات رئاسية. وأذن لرئيس المجلس الإذلاء بأحد عشر بيانا إلى الصحافة. وعقب كل جلسة من جلسات المشاورات غير الرسمية، أحاط رئيس المجلس، بصورة روتينية، غير الأعضاء بما تم مناقشته من قضايا. وفي بداية رئاسة جامايكا للمجلس، أنشئ موقع جديد ملحق بموقع الأمم المتحدة على الشبكة مخصص لرئاسة المجلس، ووضعت ممارسة جديدة لإعداد قائمة المتكلمين بطريق القرعة للجلسات العلنية التي يعقدها المجلس. وواصل المجلس إجراء مداولاته لإصلاح شكل ومحتوى تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة.

سيراليون، بما في ذلك الخطوات التي يجري اتخاذها لتحويل الجبهة الثورية المتحدة إلى حزب سياسي؛ والتقدم الهائل الذي يجري إحرازه في برنامج تجريد المقاتلين السابقين من السلاح وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ ونشر أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون داخل جميع مقاطعات سيراليون؛ ومد نطاق سلطة الحكومة في أنحاء البلد داخل المناطق التي كانت تسيطر عليها الجبهة في السابق. وأحاط أعضاء المجلس علما، في بيان قدمته رئيسة المجلس إلى الصحافة، بالتطورات الراهنة؛ وأعربوا عن ترحيبهم بالدعم والمساعدة المقدمين من حكومة نيجيريا في عملية التحويل السياسي الذي تشهده الجبهة؛ وأشاروا إلى الحاجة إلى توفير موارد إضافية لبرنامج التجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأعربوا عن تقديرهم للبلدان المساهمة بالقوات؛ كما أعربوا عن ارتياحهم للخطط الجارية بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الرامية إلى إجراء الانتخابات عام ٢٠٠٢. كما أعربوا أيضا عن ترحيبهم بالأنشطة التي تقوم بها الشبكة النسائية لنهر مانو سعيا إلى تحقيق علاقات أوثق بين غينيا وليبيريا وسيراليون. وأعربوا عن تقديرهم للدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تشجيعا للحوار فيما بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو. وأطلع أيضا الأمين العام المساعد أعضاء المجلس على حادث تحطم طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن مصرع أفراد طاقمها الأوكرانيين الأربعة، وضابطين عسكريين من زامبيا، وموظف بلغاري يعمل في عمليات الأمم المتحدة الجوية المدنية. وأعرب أعضاء المجلس، من خلال بيان أصدرته الرئيسة للصحافة، عن تعازيهم لحكومات وأسر القتلى وعن تقديرهم لما قدمه الضحايا من خدمات وتضحية بأرواحهم سعيا لإحلال السلام داخل سيراليون.

وأعربوا عن اعتزامهم الاستمرار على اتصال وثيق مع صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية الإعداد للتصدي بشكل مناسب للحالة الإنسانية.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر تلقى المجلس، خلال جلسة علنية (الجلسة ٤٤٠٥)، إحاطة من رئيس فريق الخبراء بشأن التقرير المقدم من الفريق، ومن السفير كيشول محبوباني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا. وقدم رئيس اللجنة أعضاء الفريق. وانضم إلى أعضاء المجلس عدد من غير الأعضاء في الإعراب عن آرائهم بشأن التقرير (S/2001/1015)، بما في ذلك رد من موني ر. كابتن، وزير خارجية ليبيريا، على بعض النتائج الواردة في التقرير (انظر S/PV.4405).

وتلقى المجلس أيضا إحاطة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول الأثر الإنساني الناشئ عن الجزاءات المفروضة ضد ليبيريا عملا بالفقرة ١٣ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، تعريزا لاستعراض المجلس للآثار الناشئة عن الجزاءات المفروضة عملا بالفقرة ٢٣ من القرار المذكور (انظر S/2001/939) وارتأى أعضاء المجلس عموما أن الجزاءات لا تسهم مباشرة في الحالة الإنسانية الحادة داخل ليبيريا.

واجتمع أعضاء المجلس في جلسة مشاورات غير رسمية يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر لمواصلة النظر في الآثار التي تتعرض لها الحالة الإنسانية داخل ليبيريا نتيجة للجزاءات، وارتأوا أنه ليست ثمة ضرورة في الوقت الراهن لإدخال أي تعديل على نظام الجزاءات.

سيراليون

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، على التطورات الأخيرة داخل

وخلال الجلسة العلنية الأولى (الجلسة ٤٤٠٦) التي عقدت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى أعضاء المجلس إحاطة من برهانو دنكا، الممثل الخاص للأمين العام. وأدلى بيان أمام المجلس جيمس واباخابولو، نائب رئيس وزراء أوغندا ووزير خارجيتها، بيّن فيه تفاصيل حالة مبادرة السلام الإقليمية. وأدلى رئيس المجلس ببيان تضمن منظور المجلس بشأن عملية السلام في بوروندي. (انظر S/PV.4406).

وخلال جلسة خاصة (الجلسة ٤٤٠٧) عقدها المجلس، تبادل أعضاء مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، الممثلين على مستوى الوزراء، الآراء مع أعضاء المجلس بشأن الطريق الذي سوف تسلكه عملية السلام في بوروندي مستقبلا. وخلال جلسة علنية (الجلسة ٤٤٠٨) عقدت بعد ذلك، أدلت رئيسة المجلس ببيان باسم المجلس، بينت فيه موقف المجلس فيما يختص بعملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى وقف فوري للأعمال القتالية؛ وأن تلتزم الأطراف ذات الصلة بالاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية؛ ودعوة المجتمع الدولي إلى زيادة مساعده الاقتصادية الإنسانية إلى بوروندي (انظر S/PRST/2001/33).

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة خاصة (الجلسة ٤٤١٦) حيث تلقى إحاطة ختامية من الماديا نيلسون مانديلا بوصفه الطرف الميسر لعملية أروشا للسلام. وخلال الجلسة العلنية ٤٤١٧ التي تلت ذلك، أدلت الرئيسة ببيان باسم المجلس أعرب فيه المجلس عن شكره العميق لنيلسون مانديلا لتفانيه في خدمة شعب بوروندي وقضية السلام في أفريقيا، وكرر الإعراب عن تقديره لحكومة جنوب أفريقيا؛ وأعرب أيضا عن قلقه إزاء اندلاع أعمال العنف الأخيرة في بوروندي ودعا جميع المواطنين

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، أطلع وكيل الأمين العام، المستشار القانوني، أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، على السبب في تأخر إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون. وأفيد أعضاء المجلس بأن التأخر البالغ يرجع أساسا إلى عدم وجود التمويل الكافي لإنشاء المحكمة وفق التفاهم الذي تم بين المجلس والأمين العام تحقيقا لذلك حيث كان الأمين العام قد تلقى تأكيدات بضمان توفير التمويل لفترة الثلاث سنوات الأولى من عمل المحكمة. ومع غياب هذه الضمانة، أعرب أعضاء المجلس، مع ذلك، عن قلقهم إزاء أثر الاحتجاز الطويل الأمد على كفاءة حقوق الإنسان للمحتجزين، وحثوا الأمين العام على اتخاذ الخطوات الضرورية لإنشاء المحكمة بمجرد تيسر ذلك. وفي هذا الصدد، أفيد أعضاء المجلس بأن الأمم المتحدة ستوفد بعثة لزيارة سيراليون في أوائل عام ٢٠٠٢ لتوقيع اتفاق مع حكومة سيراليون بغرض إنشاء المحكمة.

بوروندي

أصدر أعضاء المجلس بيانا إلى الصحافة من خلال رئيس المجلس يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربوا فيه عن ترحيبهم بإنشاء الحكومة الانتقالية لبوروندي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وأشادوا بالطرف الميسر، الماديا نيلسون مانديلا، لما قدمه من إسهام رائع في عملية السلام. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن شكرهم لرؤساء دول وحكومات بلدان المنطقة لما بذلوه من جهود في هذا الشأن، وبخاصة الإسهامات الإيجابية التي قدمتها حكومة جنوب أفريقيا في مجال توفير الحماية للقادة السياسيين العائدين. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، الترتيبات النهائية لسلسلة من الجلسات المقرر عقدها يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر مع وزراء الحكومات المعنية بعملية السلام واتفقوا على هذه الترتيبات.

الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بأن يلتزم بالقرار، وتعهد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعدم احتلال كيسانغاني، فضلا عن قرار الأمين العام مد نطاق نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كيسانغاني في حالة تجردها من السلاح؛ وأعرب عن تأييد المجلس للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية ودعمه للطرف الميسر؛ كما أعرب عن قلقه إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والحالة الإنسانية؛ وكرر تأكيد إدانته لاستغلال الموارد الطبيعية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة غير مشروعة؛ وعين الخطوات التي يراها ضرورية لتنفيذ المرحلة الثالثة من نشر البعثة، وأعرب المجلس عن ارتياحه للشراكة المنشأة بين لجنة لوساكا السياسية والمجلس.

وتلقى أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية عقدت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، إحاطة من رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واتفق أعضاء المجلس على عقد جلسة علنية للمجلس في كانون الأول/ديسمبر لمناقشة النتائج، والاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير وإتاحة الفرصة أمام غير الأعضاء للتعبير عن آرائهم.

أنغولا

أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة (الجلسة ٤٤١٨) بشأن أنغولا يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت خلالها إحاطة شاملة من إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام للشؤون الأفريقية. وتناولت الإحاطة الشاملة التطورات السياسية والعسكرية والإنسانية والاجتماعية داخل أنغولا، ودور مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. وقدم وكيل الأمين العام معلومات عن دور المجتمع المدني في المساعدة على تشكيل المستقبل السياسي داخل البلد

البورونديين إلى نبذ العنف والانضمام إلى عملية السلام (انظر S/PRST/2001/35).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد أعضاء المجلس جلسات علنية وخاصة مع أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف النار بغرض استعراض حالة السلام معهم، بما في ذلك دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا ومستقبلا. وتأكدت الترتيبات الختامية لعقد هذه الجلسات خلال مشاورات رسمية عُقدت يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ورأس رئيس وزراء جامايكا الجلسة الأولى من الجلستين العلنيتين (الجلسة ٤٤١٠)، وأدى بيان كل من الأمين العام، وجاو برناردو دي ميراندا، وزير خارجية أنغولا، بوصفه الرئيس الحالي للجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ومن رئيس وزراء جامايكا باسم المجلس (انظر S/PV.4410).

وخلال جلسة خاصة (الجلسة ٤٤١١)، تبادل أعضاء المجلس وأعضاء لجنة لوساكا السياسية الآراء بصراحة بشأن دور وتوقعات كل طرف من الأطراف.

وخلال الجلسة العلنية الثانية (الجلسة ٤٤١٢)، اتخذ المجلس القرار ١٣٧٦ (٢٠٠١) ورحب من خلاله، في جملة أمور، بالالتزام عموما بوقف إطلاق النار، في حين أعرب عن القلق إزاء الانتهاكات التي يشهدها الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعا إلى إنهاء الدعم المقدم إلى الجماعات المسلحة؛ وأعرب عن ترحيبه بانسحاب بعض القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك كامل الوحدة الناميبية، ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بالقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، وطالب بتجريد كيسانغاني من السلاح، عملا بالقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، في الوقت الذي أشار فيه إلى التعهد الذي قدمه خلال الاجتماع التجمع

إثيوبيا/إريتريا

عقب مشاورات غير رسمية أجريت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسيتين خاصتين (الجلستين ٤٤٢٠ و ٤٤٢١) مع وزير خارجية إريتريا وإثيوبيا. وقد عقدت الجلستان بناء على طلب البلدين وأتاحتا لأعضاء المجلس الفرصة لتبادل الآراء معهما بشأن المشاكل التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في الاضطلاع بمسؤولياتها. وعقب الجلستين، أصدرت رئيسة المجلس بياناً إلى الصحافة، باسم أعضاء المجلس، دعت فيه الطرفين إلى إبداء قدر أكبر من المرونة في نهجهم إزاء عملية السلام، بغية تعزيز التقدم الجوهرى المحرز حتى الآن وتحسين العلاقات بينهما. وأشار أعضاء المجلس، في معرض إعرابهم عن تأييدهم الكامل للبعثة، إلى اعتزامهم مواصلة رصد المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها لكفالة التزام الأطراف باتفاقات الجزائر، وأشاروا مع القلق إلى استمرار تقييد رصد المنطقة المجاورة الممتدة ١٥ كيلومتراً شمال المنطقة الأمنية المؤقتة. وختاماً، حث أعضاء المجلس الطرفين على الإسهام في مواصلة تنفيذ اتفاقات الجزائر بصورة عملية وبناءة والتحلي بضبط النفس فيما يصدرانه من بيانات علنية.

الصحراء الغربية

اجتمع أعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر للاتفاق على مشروع نص القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وردا على رسالة موجهة من الأمين العام ومؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1067)، اتفق المجلس على إصدار موافقة بتمديد الولاية ريثما يتم تلقي تقرير من الأمين العام. واتفق على أن يكون النص ذا طبيعة فنية كي يحظى بتوافق آراء من المجلس. واجتمع المجلس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر (الجلسة ٤٤٢٧) واتخذ بالإجماع، دون مناقشة، القرار ١٣٨٠ (٢٠٠١) الذي أعاد فيه تأكيد

ودعم دور المكتب في هذا الصدد. وسلط الضوء على الحالة الإنسانية الصعبة التي يعيشها السكان نتيجة للحرب. واستمع أعضاء المجلس إلى بيان من جاو برناردو دي ميرواندا وزير خارجية أنغولا. وأعرب أعضاء المجلس عن آرائهم إزاء القضايا المطروحة، وشارك في المناقشة عدد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، (انظر S/PV.4418).

وفي ختام الجلسة، أصدرت رئيسة المجلس بياناً (S/PRST/2001/36) عكس آراء الأعضاء، التي تضمنت، في جملة أمور، إلقاء التبعة الرئيسية في فشل تنفيذ بروتوكول لوساكا على السيد جوناس سافيمي والجنح العسكري من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). ويتسق هذا الموقف مع بيانات وقرارات المجلس السابقة. وأكد المجلس أيضاً من جديد تأييده لبروتوكول لوساكا بوصفه الأساس الوحيد الصالح للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع، وأن عدم قيام يونيتا بتنفيذه وتنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن، هو الأساس في استمرار الجزاءات المفروضة على الاتحاد. ودعا المجلس أيضاً، في معرض إعادة تأكيد العزم على استمرار الجزاءات ريثما يلتزم يونيتا بها، الدول الأعضاء إلى الالتزام بالتدابير المفروضة بمقتضى قرار المجلس ٨٦٤ (١٩٩٣) والتعاون مع آلية الرصد. وأعرب المجلس أيضاً عن تأييده لحكومة أنغولا في اعتزامها إجراء انتخابات حرة ونزيهة عندما تنهياً الظروف الملائمة. وبالنسبة إلى المعاناة الإنسانية التي يكابدها السكان، كرر المجلس تأكيد شواغله في هذا الصدد وأعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها المجتمع المدني والكنائس لتخفيف حدة المعاناة الإنسانية التي يكابدها السكان.

إدارة جديدة مؤقتة تفضي إلى تشكيل حكومة، وأعرب عن توقعات المجلس في هذا الصدد. وأيد المجلس الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المساعدة على تحقيق هذا الهدف والدور الهام الذي يضطلع به السفير الإبراهيمي في العملية.

وتلقى أعضاء المجلس مرة ثانية إحاطة من السفير الإبراهيمي يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن خطط عقد اجتماع في بون يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر تشارك فيه الأطراف الأفغانية سعياً إلى إبرام اتفاق بشأن تشكيل حكومة مؤقتة. وفي بيان أدلت به رئيسة المجلس إلى الصحافة، أعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بعقد هذا الاجتماع بوصفه خطوة أولى لا غنى عنها في العملية، وأعربوا من جديد عن تأييد المجلس للجهود التي يبذلها السفير الإبراهيمي. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية، ودعوا بوجه خاص الأفغان إلى الالتزام بضبط النفس وعدم اللجوء إلى الأعمال الانتقامية.

أوروبا

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

اجتمع أعضاء المجلس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لإجراء مشاورات غير رسمية واتفقوا على نص بيان رئاسي. وصدر البيان خلال الجلسة ٤٤٠٩ التي عقدها المجلس في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2001/34). ورحب البيان الرئاسي بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات المعترزم إجراؤها في جميع أنحاء كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ودعا البيان جميع الأطراف إلى مواصلة السعي لتنفيذ قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا تاما. وأعرب المجلس عن ترحيبه بالدور المفيد الذي يضطلع به رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية يوغوسلافيا السابقة وصربيا. وتلقى أعضاء المجلس إحاطة من الأمانة العامة،

قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية ومدد ولاية البعثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (انظر S/PV.4427).

آسيا

أفغانستان

أدت الأحداث المتلاحقة التي شهدتها أفغانستان إلى إبقاء القضايا الإنسانية والسياسية والأمنية في ذلك البلد على جدول أعمال المجلس بالكامل مع تلقي عدد من الإحاطات من الأمانة العامة. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع كترو أوشيمبا، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، على نتائج زيارته الأخيرة التي قام بها لمنطقة وسط آسيا. وفي بيان أصدره الرئيس إلى الصحافة عقب الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن استمرار قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية والصعوبات الماثلة أمام تسليم المساعدة وألقوا إلى حد كبير بمسؤولية وجود هذه الصعوبات على الطالبان وحدها. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود التي يبذلها مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية والتعاون الذي تديره الدول المجاورة في هذا الصدد. وكرر أعضاء المجلس أيضاً تأكيد دعمهم للجهود التي يبذلها السفير الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام.

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة علنية (الجلسة ٤٤١٤) لتلقي إحاطة شاملة من السفير الإبراهيمي عن الخطوط العامة لخطة عمل الأمم المتحدة القادمة داخل أفغانستان. وشارك في الجلسة عدد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس (انظر S/PV.4414).

وعقب مشاورات غير رسمية أجريت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمع المجلس (الجلسة ٤٤١٥) واتخذ بالإجماع القرار ١٣٧٨ (٢٠٠١)، الذي أعرب فيه، في جملة أمور، عن تأييده القوي للجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني لتشكيل

برنامج النقاط مقابل الغذاء من أجل العراق

أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر بغرض تلقي إحاطة من المدير التنفيذي لبرنامج العراق عن تقرير الأمين العام (S/2001/1089) والنظر في مشروع قرار أعدته الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس بتمديد برنامج النفط مقابل الغذاء. وتحقق هدف أعضاء المجلس المتمثل في الوصول إلى توافق آراء بشأن هذه القضية، واجتمع المجلس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر (الجلسة ٤٤٣١) واتخذ بالإجماع القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١)، الذي تناول أموراً منها تمديد البرنامج لفترة ١٨٠ يوماً والموافقة على اعتماد قائمة استعراض السلع لبدء تنفيذها في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، وأعاد القرار أيضاً تأكيد التزام المجلس بالتوصل إلى تسوية شاملة استناداً إلى قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك أي إيضاح يكون ضرورياً لتنفيذ قرار المجلس ١٢٨٤ (١٩٩٩).

الإرهاب

واصل المجلس الاضطلاع بدوره الرائد في تصدي الأمم المتحدة للإرهاب الدولي في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وخلال الجلسة ٤٤١٣ التي عقدها المجلس على المستوى الوزاري في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ورأسها وزير خارجية جامايكا، قرر أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم للإجراءات السابقة التي اتخذها المجلس بغرض مكافحة الإرهاب، واتخذوا القرار ١٣٧٧ (٢٠٠١) الذي تضمن إعلاناً من المجلس بشأن الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. وأعرب المجلس في الإعلان، في جملة أمور، عن عزمه على المضي قدماً في تنفيذ قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالتعاون التام مع جميع أعضاء الأمم المتحدة، ورحب بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن لجنة مكافحة الإرهاب في هذا الصدد.

خلال مشاورات غير رسمية جرت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن النتيجة الإيجابية التي خرجت بها الانتخابات. وأعرب رئيس المجلس عن ترحيبه بالنتيجة في بيان إلى الصحافة، في الوقت الذي أشار فيه إلى المناخ السلمي الذي جرت فيه الانتخابات. وأشاد أعضاء المجلس بهانز هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأطراف أخرى أسهمت في هذه النتيجة الناجحة.

وخلال جلسة علنية (الجلسة ٤٤٣٠) التي عقدت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى المجلس إحاطة من هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن آخر التطورات في كوسوفو، بما في ذلك تفاصيل نتائج انتخابات الجمعية التشريعية في كوسوفو. وأبدى أعضاء المجلس آراءهم واستمعوا أيضاً إلى بيان من كل من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.4430).

الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2001/1079)، والنظر في مشروع بيان رئاسي ومشروع قرار بتمديد ولاية القوة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر (الجلسة ٤٤٢٨) اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٣٨١ (٢٠٠١) بتمديد ولاية القوة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأدلت رئيسة المجلس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2001/37)، وجهت فيه الانتباه إلى الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام، التي تشير إلى الاحتمالات الخطيرة التي تنطوي عليها الحالة القائمة داخل الشرق الأوسط.

الأطفال داخل الصراعات المسلحة

العام. بمبادرة معينة لتيسير تنفيذ تقرير الأمين العام الصادرين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وأذار/مارس ٢٠٠١. وطلب المجلس أيضا تقديم الإحاطة المذكورة في منتصف المدة قبل إعداد التقرير النهائي المقرر تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. واستجاب أعضاء المجلس إلى الإحاطة وطرحوا عددا من الأسئلة، أحاب عليها وكيل الأمين العام (انظر S/PV.4424).

الحكمتان الدوليتان

تلقى أعضاء المجلس إحاطة من وكيل الأمين العام، المستشار القانوني، بشأن طلب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تعيين قضاة مخصصين لتوسيع نطاق قدرة المحكمة على نظر العدد الهائل من القضايا. وكان حاضرا أيضا نائب المدعي العام للمحكمة وأحاب على ما طرحه أعضاء المجلس من أسئلة. وقرر أعضاء المجلس تأجيل أي إجراء بشأن الطلب ريثما تعقد الجلسة المقررة مع رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعية العامة للمحكمتين. وخلال الجلسة التي عقدت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر (الجلسة ٤٤٢٩)، تلقتي المجلس إحاطات من القاضي كلود غوردا، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي نافانم بيلاي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمتين. وأدلى أيضا ببيان أمام المجلس وزير العدل في رواندا، وممثلا البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واغتنم أعضاء المجلس الفرصة لإثارة عدة أسئلة تتعلق بعمل المحكمتين والسعي إلى الحصول على إيضاح إضافي من رئيس محكمة رواندا فيما يتعلق بطلب تعيين القضاة المخصصين (انظر S/PV.4429).

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عقد المجلس الجلسة ٤٤٢٢ للنظر في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2001/852). وتلقى المجلس إحاطة من أولارا أوتونو ممثل الأمين العام الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ومن كارول بيلامي، المدير التنفيذي لليونيسيف، واستمع المجلس أيضا إلى بيان من الحاجي بابا أوانا، وهو طفل سيراليوني من الجنود الأطفال السابقين. وأبدى أعضاء المجلس، وكذلك عدد من غير الأعضاء، آراءهم بشأن توصية الأمين العام الواردة في التقرير (انظر S/PV.4422). وعقب المناقشة، اتخذ المجلس القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) دعا فيه جميع الأطراف في الصراع المسلح إلى الاحترام التام لجميع الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي المتصلة بحقوق الأطفال وحمايتهم داخل الصراعات المسلحة. وقدم المجلس في القرار أيضا طلبات إلى الأمين العام ترمي إلى النهوض بحماية ورفاه الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، وجه المجلس الانتباه إلى مجالات تتصل بالأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة كي تتناولها الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية والإئتمانية الإقليمية.

حماية المدنيين داخل الصراعات المسلحة

استمع المجلس في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إحاطة علنية (الجلسة ٤٤٢٤) من كترو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن المبادرات التي يضعها الأمين العام لحماية المدنيين داخل الصراعات المسلحة. وقد عقدت هذه الجلسة في ضوء رسالة موجهة من رئيس المجلس في حزيران/يونيه إلى الأمين العام (S/2001/614) طلب فيها أعضاء المجلس أن تقوم الأمانة

بيانات أصدرتها رئيسة مجلس الأمن باسم المجلس

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

أدلت رئيسة المجلس ببيان في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بدعوة من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأشارت الرئيسة إلى تلك المناسبة بوصفها وسيلة تتيح للمجتمع الدولي البرهنة على تضامنه مع الشعب الفلسطيني والالتزام بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات مجلس الأمن. وقدمت الرئيسة تأكيدا بأن المجلس سيواصل الاضطلاع بمسؤوليته بمقتضى الميثاق فيما يختص بالقضية الفلسطينية، وأن المجلس ما زال ملتزما بشدة بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم داخل الشرق الأوسط لصالح جميع الأطراف. [للاطلاع على النص الكامل انظر التذييل الثاني].

نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات

تكلمت الرئيسة باسم المجلس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات، حيث حثت جميع الدول على الإسهام بسخاء في تحقيق هدف جمع مبلغ ٢,٥ بليون دولار المطلوب لمساعدة وحماية ما يزيد عن ٣٣ مليوناً من المدنيين المتضررين بالصراعات. وأقرت الرئيسة بالصعوبات الماثلة أمام إمكانية الوصول إلى المحتاجين، حيث دعت جميع الدول الأعضاء إلى احترام قواعد القانون الإنساني الدولي المعترف بها وتيسير عمل وكالات المعونة لتيسير إمكانية وصولها إلى الفئات الضعيفة من السكان. [للاطلاع على النص الكامل انظر التذييل الثاني].

جلسة الختام

اجتمع المجلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (الجلسة ٤٤٣٢) لاختتام مناقشة عمل المجلس خلال الشهر واستعراض ما حددته جامايكا من أهداف خلال رئاستها للمجلس (انظر S/PV.4432).

التذييل الأول

البيانات الصحفية التي أدلت بها رئيسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

بوروندي (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

١ أعرب أعضاء مجلس الأمن عن ترحيبهم بإنشاء حكومة بوروندي الانتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأشاد أعضاء المجلس بدور الرئيس مانديلا، الطرف الميسر المحايد، لما قدمه من إسهام رافع في عملية السلام.

وأشاد أعضاء المجلس بحكومات ورؤساء دول المنطقة لما بذلوه من جهود تعزيزا لعملية السلام، وأشاروا بوجه خاص، إلى الإسهامات الإيجابية التي قدمتها حكومة جنوب أفريقيا في توفير الحماية للقادة السياسيين العائدين.

ليبيريا (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا خلال الجلستين اللتين عقدتا بين اللجنة وفريق الخبراء المعني بليبيريا بشأن التقرير المقدم من الفريق (S/2000/1/1015).

وأعرب أعضاء المجلس عن التزامهم بمواصلة رصد تنفيذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) وأكدوا من جديد الحاجة إلى الالتزام المبكر والتمام بالتدابير المفروضة بموجب القرار.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالنتائج التي توصل إليها الفريق ومفادها أن الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) تحدث أثرها المنشود على أنشطة حكومة ليبيريا وأن الحالة داخل المنطقة قد تحسنت نتيجة لتلك الجزاءات.

وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بجهود جميع من ساهموا في ذلك، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأفيد أعضاء المجلس بأن اللجنة ستواصل مناقشتها بشأن التوصيات الواردة في تقرير الفريق عقب المناقشة المفتوحة التي سيجريها المجلس والمحدد لها ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وأطلع أعضاء المجلس أيضا على المناقشات التي جرت بين اللجنة وممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن تقرير الأمين العام المقدم وفقا للفقرة ١٣ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) عن الأثر المحتمل أن تتعرض له الحالة الإنسانية نتيجة للجزاءات التي قد تفرض مستقبلا على ليبيريا (S/2001/939).

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الأزمة الإنسانية داخل ليبيريا وشددوا على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بزيادة مساعدته الإنسانية إلى سكان ليبيريا المدنيين. كما أعرب أعضاء المجلس عن اعتزامهم الاستمرار على اتصال وثيق مع صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية الإعداد لمعالجة الحالة الإنسانية بشكل مناسب.

حادث تحطم طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

تلقى أعضاء المجلس إحاطة من هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن حادث تحطم طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون قرب ساحل سيراليون أمس، مما أسفر عن مصرع أفراد طاقمها الأوكرانيين الأربعة، وضابطين عسكريين من زامبيا، وموظف بلغاري يعمل في عمليات الأمم المتحدة الجوية المدنية. وأعرب أعضاء المجلس عن تعازيهم القلبية لحكومات وأسر القتلى.

كما أعرب أعضاء المجلس أيضا عن تقديرهم العميق للخدمات التي قدمها هؤلاء الموظفون التابعون للبعثة الذين قدموا أقصى قدر من التضحية سعيا لإحلال السلام داخل سيراليون.

المحكمة الخاصة لسيراليون (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

ينتاب أعضاء مجلس الأمن القلق إزاء التأخر طويل الأمد في إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون. ولقد اطلعنا على عدد من المذكرات المقدمة من الأمين العام توجه الانتباه إلى عدم تقديم التبرعات اللازمة لتمويل المحكمة.

وينتاب أعضاء المجلس أيضا القلق إزاء حقيقة أن الاحتجاز الطويل الأمد لعدد من المتهمين يثير تساؤلات حول حقوق الإنسان الخاصة بهم. ولهذا السبب، إلى جانب أسباب أخرى، يود أعضاء المجلس أن يتلقوا معلومات من وكيل الأمين العام، المستشار القانوني، عن حالة إنشاء المحكمة والمشاكل التي يواجهها الأمين العام في تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون.

التطورات داخل سيراليون (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

تلقى أعضاء مجلس الأمن إحاطة من هادي العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن التطورات التي شهدتها سيراليون في الآونة الأخيرة.

ولاحظ أعضاء المجلس التطورات السياسية الإيجابية، بما في ذلك الخطوات التي يجري اتخاذها لتحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي. وفي هذا الصدد، أعربوا عن تأييدهم للعملية التي تقوم بها حكومة سيراليون والمساعدة المقدمة من حكومة نيجيريا.

ولاحظ أعضاء المجلس التقدم المحرز في عملية التجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث بدأ يدخل في البرنامج عدد من المقاتلين السابقين أعلى مما كان متوقعا. ولاحظوا أن ذلك سوف يتطلب موارد إضافية، لا سيما بالنسبة لعملية إعادة الإدماج.

ولاحظ أعضاء المجلس أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تقوم بنشر أفرادها في جميع المقاطعات، وأعربوا عن تقديرهم للبلدان المساهمة بقوات.

وأحاط الأعضاء علما بأن حكومة سيراليون قد واصلت مد نطاق سلطتها في أنحاء البلد داخل مناطق كانت تسيطر عليها في السابق الجبهة المتحدة الثورية.

ولاحظ الأعضاء أن الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠٠٢ تجري على قدم وساق بدعم من الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدوليين. وشددوا على أهمية ليس فحسب الإعلان عن التبرعات ولكن أيضا تقديم هذه التبرعات بالفعل.

وفيما يتعلق بالحالة الإقليمية، أعرب الأعضاء عن ترحيبهم بأنشطة الشبكة النسائية لنهر مانو التي تمثل أداة محورية في السعي للتقريب بين البلدان الثلاثة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولاحظوا أن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة واتحاد نهر مانو سوف يجتمعون مع الأمين العام على هامش الجمعية العامة في الأسبوع القادم.

وحث الأعضاء الجهات المانحة على الاستجابة بشكل حثيث لسد النقص في تمويل صندوق النداء الموحد.

حادث تحطم طائرة تابعة لشركة أمريكان إيرلاينز (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

علم أعضاء مجلس الأمن بعميق الأسى والحزن بحادث تحطم طائرة طراز إير باص تابعة لشركة أمريكان إيرلاينز وهي في طريقها فيما يبدو إلى الجمهورية الدومينيكية وعلى متنها ٢٤٦ راكبا في وقت لاحق اليوم بنيويورك.

وباسم أعضاء المجلس أود أن أنقل مواساتنا وتعازينا القلبية إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة، وإلى أسر من لقوا حتفهم خلال هذا الحادث الرهيب.

إريتريا وإثيوبيا (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

عقد أعضاء مجلس الأمن جلسيتين خاصتين مع وزير خارجية إريتريا وإثيوبيا، على التتابع، فيما يتعلق بعملية السلام.

ودعا أعضاء المجلس الطرفين إلى إبداء قدر أكبر من المرونة في فهمهم إزاء عملية السلام، بغية تعزيز التقدم الجوهرى المحرز حتى الآن وتحسين العلاقات بين البلدين المتجاورين.

ودعا أعضاء المجلس الطرفين إلى تسوية جميع القضايا المعلقة بينهما.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد كامل تأييدهم لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وثقتهم فيها.

ولاحظ أعضاء المجلس اعترام البعثة مواصلة رصد المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة بغرض كفالة التزام الأطراف باتفاقات الجزائر. وفي هذا الصدد أشار الأعضاء بقلق خاص إلى استمرار تقييد رصد المنطقة المجاورة الممتدة ١٥ كيلومترا شمال المنطقة الأمنية المؤقتة.

وحث أعضاء المجلس الطرفين على الإسهام في مواصلة تنفيذ اتفاقات الجزائر بصورة عملية وبناءة والتحلي بضبط النفس فيما يصدرانه من بيانات علنية.

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

أعرب أعضاء مجلس الأمن عن ترحيبهم بالانتخابات التي أجريت يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في جو هادئ ومنظم، وبمشاركة عالية من جميع الفئات، بما في ذلك فئات الأقلية، الأمر الذي يمثل خطوة هامة نحو تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وسوف يكون من شأن الانتخابات تيسير إنشاء مؤسسات ديمقراطية للحكم الذاتى، على النحو المبين في الإطار الدستورى للحكم الذاتى المؤقت.

وأشاد أعضاء مجلس الأمن بهانز هايكروب، الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبجميع من أسهموا في نجاح إجراء هذه الانتخابات.

وأشار أعضاء مجلس الأمن إلى مسؤولية قادة كوسوفو المنتخبين وجميع المعنيين عن الاحترام التام لجميع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا سيما الأحكام المتعلقة بالمركز النهائي، والالتزام بالإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت. وذكروا أن من شأن الاحترام التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الإسهام في بناء مستقبل ديمقراطي ومتعدد ومزدهر لجميع طوائف كوسوفو. وأيضاً تعزيز الاستقرار داخل جنوب شرق أوروبا.

أفغانستان (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

أجرى أعضاء مجلس الأمن مشاورات غير رسمية وتلقوا إحاطة من السفير الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام عن التطورات داخل أفغانستان عقب اتخاذ قرار المجلس ١٣٧٨ (٢٠٠١) في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وأفاد السفير الإبراهيمي أعضاء المجلس بأنه سيعقد اجتماع في برلين، بدءاً من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، من المتوقع أن يشارك فيه قطاع عريض وشامل من الأطراف الأفغانية.

وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بعقد هذا الاجتماع بوصفه خطوة أولى لا غنى عنها نحو إنشاء حكومة ممثلة للأطراف تقوم على أساس قاعدة عريضة داخل أفغانستان. وحثوا جميع الأطراف على المشاركة في هذا الاجتماع في جو من حسن النية ودون شروط مسبقة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية داخل أفغانستان وكرروا دعوة المجلس لجميع القوات الأفغانية بالإحجام عن ارتكاب أعمال انتقامية، والالتزام بشكل صارم بالتزاماتهم. بمقتضى قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكفالة السلامة والأمن وحرية الانتقال أمام أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، فضلاً عن العاملين لدى المنظمات الإنسانية.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم المستمر للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام سعياً إلى إحلال السلام داخل أفغانستان وكرروا تأكيد عزمهم على مواصلة متابعة الحالة داخل أفغانستان عن كثب.

الصحراء الغربية (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

تلقى أعضاء مجلس الأمن إحاطة من هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، عن الحالة داخل الصحراء الغربية.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم للجهود التي يبذلها جيمس بيكر الثالث، المبعوث الشخصي للأمين العام، الرامية إلى إيجاد تسوية تكون مقبولة للأطراف المعنية. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تقديرهم للعمل الذي قام به وليام إغلتون، الممثل الشخصي السابق للأمين العام، وأعربوا عن تأييدهم لخلفه، السفير سوينغ.

ودعا أعضاء مجلس الأمن الطرفين إلى الإحجام عن أي عمل يكون من شأنه تفاقم حدة الحالة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية ودعوا الطرفين إلى تسوية القضايا المتعلقة في هذا الصدد.

ووافق أعضاء المجلس على توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة ثلاثة أشهر، وإتاحة الفرصة أمام المبعوث الشخصي للأمين العام والطرفين المعنيين لمواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للتراع.

نداءات الأمم المتحدة الموحدة المشتركة بين الوكالات (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

حث أعضاء المجلس جميع الدول على المساهمة بسخاء في نداءات الأمم المتحدة الموحدة المشتركة بين الوكالات الرامية إلى تجميع مبلغ ٢,٥ بليون دولار لمساعدة وحماية ما يزيد عن ٣٣ مليونا من المدنيين المتضررين بالصراعات.

وأقر أعضاء المجلس بأن إتاحة إمكانية الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان وتزايد الحاجة إلى التفاوض مع الجماعات المسلحة يمثلان واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه الوكالات الإنسانية. وأقر المجلس بأن إتاحة إمكانية الوصول لهذه الفئات تُقدّم بشكل متقطع في أغلب الحالات بل حتى تُرفض بجفاء في حالات أخرى.

ودعا أعضاء المجلس جميع الدول الأعضاء إلى احترام قواعد القانون الإنساني الدولي المعترف بها وتيسير عمل وكالات المعونة الراغبة في الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان والمساعدة على كفالة سلامة السكان المشردين واللاجئين.

التذييل الثاني

ببإعلان عامان أدلت بهما رئيسة مجلس الأمن باسم المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

إعلان نداءات الأمم المتحدة الموحدة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠٢ (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)

يشرفني أن أنضم إليكم هذا الصباح في هذه المناسبة الهامة جدا، بصفتي رئيسة لمجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن عملية الإعلان السنوية للنداءات الموحدة هي مناسبة لتوجيه انتباه العالم إلى الخنة التي يعيشها أكثر الفئات ضعفا في العالم يمثلون ما يزيد عن ٣٣ مليونا يعيشون في ظل ظروف من اليأس تفوق الوصف داخل أجزاء من أفريقيا وآسيا وأوروبا. وأنا لا أتكلم عن مجرد الإحصاءات، ولكن عن الناس أنفسهم، أي النساء والرجال والأطفال الذين يعانون يوميا من عواقب الصراعات الداخلية الناشئة داخل قراهم وبلداتهم.

إن توفير الأمن لهم يدخل في صميم ما نحاول تحقيقه من خلال عمل مجلس الأمن.

وموضوع نداءات اليوم هو "الوصول إلى الضعفاء"، وهي قضية تحتل مكانا بارزا على جدول أعمال المجلس. ففي السنوات الأخيرة، قضينا ساعات طويلة تناولنا فيها حماية المدنيين داخل الصراعات المسلحة، والمسائل المتصلة بالمرأة، والسلم والأمن، فضلا عن الحيلولة دون وقوع الصراعات المسلحة. وقد أصبح جوهر الكثير من المناقشات التي يجريها المجلس هو أن المدنيين قد أصبحوا اليوم ضحايا الحرب الرئيسيين، خاصة داخل الصراعات المسلحة الداخلية.

ويدرك المجلس للأسف أن التقدم المحرز في حماية الضعفاء يقاس بمدى حماية الأرواح وتوفير وسائل الرزق، ومدى تحرر الناس من الخوف. ولا يتسنى قياس مثل هذا التقدم كميًا بمجرد إصدار بيانات الإفصاح عن النية أو القلق، مهما كان نُبل مغزاها.

إذ يتعين علينا ترجمة العبارات الحسنة إلى أفعال حسنة. لقد دعا الأمين العام إلى توفير ثقافة حماية، يكون لدى جميع العناصر الفاعلة فيها أدوارهم ومسؤولياتهم المعترف بها. وينبغي للحكومات أن ترتفع إلى مستوى ما قدمته من التزامات، كما ينبغي للجماعات المسلحة أن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المعترف بها، وأن يكون القطاع الخاص مدركا لما يحدثه من أثر في مناطق الأزمات وأن تبدي الهيئات الحكومية الدولية الالتزام الضروري. ويتعين علينا أن نكفل معا أن يفضي ما نبذله من جهود إلى توفير الإغاثة

والحماية للملايين الكثيرة التي تعاني من جراء الحرب والكوارث الطبيعية - على الأقل للاجئين والمشردين داخليا والأطفال الذين أرغموا على المشاركة في القتال.

وللوصول إلى أكثر الفئات ضعفا، يجب على وكالات المعونة أن تحصل على حيز إنساني كاف. ويعني ذلك أنه يتعين علينا في أغلب الأحوال إجراء مفاوضات مع الجماعات المسلحة لكفالة إمكانية الوصول، وكفالة احترام الأطراف المتحاربة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي أن تستند الاتصالات مع الجماعات المسلحة على المبادئ الإنسانية الرئيسية المتمثلة في الحياد وعدم الانحياز والإنسانية، ووقف معاناة المدنيين الأبرياء، والسماح بقيام حوار مستمر. ولا يعني ذلك إضفاء المشروعية على العناصر المسلحة، ولكنه ضرورة لحماية الأرواح.

وينبغي نقل أمن الجميع إلى صلب ما لدينا من اعتبارات. وفي واقع الأمر، فإن أمن الدول ينسب على أمن الأفراد. وحسبما قال الأمين العام نفسه في الآونة الأخيرة "لا بد أن يكون الهدف المرجعي لأي جهد حمائي هو الفرد وليس المصالح الأمنية للدولة، التي تتمثل مهمتها الأولية بالتحديد في كفالة أمن سكانها المدنيين".

ودعوني أوضح نقطة واحدة. فقضية السيادة لا تزال حجر الزاوية في الاستقرار الدولي والوطني على حد سواء. فالدول وحكوماتها هي التي تضع نُظم الضمان الاجتماعي والصحة، وليس المنظمات غير الحكومية، أو الأفراد، أو المنظمات الدولية. بيد أن السيادة تكون مصحوبة بالتحلي بالمسؤولية. وتمثل هذه المسؤولية في حماية الضعفاء.

إن هذه النقاط حديرة بالترار. وأعتقد اعتقادا جازما أن استمرار تدكّر وإثارة هذه الحواجز التقليدية سيفضي في نهاية المطاف إلى سلوك أكثر طواعية من قبل أولئك الذين يمثلون المصدر الرئيسي لتهديد السكان البؤساء وعدم أمنهم. وقد أفضى بالفعل تركيز المجلس في هذا الصدد إلى تشعب الآراء في تعريف وتعيين القضايا الأساسية المتصلة بحماية المدنيين.

وتقع حماية المدنيين إلى حد كبير داخل صلب الحدث الذي نشهده اليوم. فمنذ بضع دقائق، ناشد الأمين العام الجهات المانحة تقديم ٢,٥ بليون دولار للوفاء بأكثر الحاجات إلحاحا لدى معظم الفئات الضعيفة خلال العام. ودعوني أضم صوتي إلى صوته. فالاستثمار الذي تقومون به اليوم لن يفضي فحسب إلى المساعدة في حماية الأرواح؛ ولكنه سيضع أيضا الأساس لاكتفاء السكان ومجتمعهم ذاتيا. وسيكون من شأنه استعادة الأمل والقضاء على اليأس.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

في البداية أود أن أعرب عن شكري للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدعوة الكريمة التي قدمت إليّ، بصفتي رئيسة لمجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر، للمشاركة في هذا الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن هذه مناسبة لها خصوصيتها، يبرهن خلالها كل منا داخل المجتمع الدولي على تضامننا مع الشعب الفلسطيني والتزامنا بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

إن قضية فلسطين قد وضعت للمرة الأولى على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ ما يقرب من نصف قرن. وعلى مدار هذه الفترة، عملت الأمم المتحدة على إيجاد حل لهذه القضية. ويشارك مجلس الأمن، من جانبه، في هذا المسعى. واليوم، هناك اعتراف عالمي بأن قرارَي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يشكلان الأساس لأي حل دائم لهذه القضية ويمثلان الأساس لعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. ومن الجدير بالملاحظة أن الاتفاقات والتفاهات التي توصل إليها الجانبان كجزء من عملية أو سلو قد أشارت جميعها تقريبا إشارة واضحة إلى هذين القرارين التاريخيين.

وإنه لأمر يثير الانزعاج حقا أن العام الفائت قد شهد ارتفاعا كبيرا وسريعا في العنف، مما أفضى إلى فقد المئات لأرواحهم وإصابة الآلاف بجراح. وسوف يكون من قبيل عدم المسؤولية ومن غير المقبول تماما السماح باستمرار هذه الحالة إلى ما لا نهاية. وسيلزم بذل جهد متسق ومنسق جيدا من قبل جميع المعنيين لوقف الأعمال القتالية ووقف المعاناة والعنف.

وعلى مدار العام الماضي، تابعتنا داخل المجلس، بقلق بالغ الحالة على أرض الواقع. ولعلكم تتذكرون أن المجلس اجتمع في عدد من المناسبات لمناقشة التدابير الرامية إلى وضع نهاية للعنف واستئناف المفاوضات الثنائية. ونظرا إلى أنه كان عاما صعبا بوجه خاص، شعر المجلس بالتشجيع نتيجة عدد من المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار ونفخ الروح في مفاوضات السلام. وارتأى أعضاء المجلس أن توصيات لجنة ميتشل وتفاهات تنت توفر وسيلة عملية ومعقولة لخفض مستوى العنف، والتوصل إلى وقف إطلاق النار واستئناف حوار السلام. وفي ضوء استمرار الأزمة، بذلت أطراف دولية متعددة المزيد من الجهود. ورحب المجلس، بوجه خاص، ببيان صدر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي من ممثلين داخل منطقة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، ومنسق الأمم المتحدة الخاص. وأيد المجلس بشدة تلك المبادرة بوصفها فرصة هامة للحيلولة

دون استمرار تصاعد العنف وتفتت إنجازات عملية السلام. ويأمل أيضا أعضاء المجلس في أن يفضي بيان الموقف الذي أعلنه كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إتاحة الفرصة أمام الطرفين للتغلب على الشعور العميق بالشك المتبادل وعدم الثقة ومساعدتهما على العودة إلى مائدة المفاوضات. وتحقيقا لذلك، ينبغي للطرفين أن يلتزما من جديد بشكل لا لبس فيه بالاتفاقيات الثنائية التي تم التوصل إليها حتى الآن وأن يبرهنا، من خلال جهد ملموس على أرض الواقع، على العزم على تنفيذ تلك الاتفاقيات.

وسيظل المجلس يشارك مشاركة تامة في ذلك وهو يقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الجانبين في أثناء هذه المرحلة العصيبة. وقد أعربنا عن ترحيبنا وتأييدنا الشديد للدور المحوري المتزايد الأهمية الذي يضطلع به الأمين العام كصانع للسلام. إن دوره الريادي، ومشاركته الشخصية في جميع جوانب القضية على مدار العام الماضي وشراكته الوثيقة مع أعضاء المجلس أمر مفيد للغاية ولقي الاحترام العميق من الطرفين.

ورغم العوائق الجمة التي شهدتها العام الماضي أو نحوه، فإن المجلس ما زال يحدوه الأمل اليوم في أن يتمكن الجانبان بالفعل من المضي قدما على طريق الإعمار، ونبذ المرارة والغضب من ورائهما. وهذه هي الوسيلة العملية الوحيدة لصياغة شراكة قوية من أجل السلام. وينبغي للجانبين أن يدركا أن مستقبلهما ومستقبل أبنائهم يكمن في أيديهما. وسوف يستلزم العمل صوب التعايش السلمي وحسن الجوار قدرا كبيرا من الشجاعة الشخصية والسياسية، والحكمة وبعد النظر.

ويقدر مجلس الأمن تقديرا عميقا مشاركة المجتمع الدولي الوثيقة في مساعدة الطرفين على الخروج من المأزق الحالي وتيسير استمرار الحوار السلمي. ومن دواعي غبطتنا أيضا المساعدة الاقتصادية الحثيثة وغيرها من أنواع المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني من الجهات المانحة ومنظمات المانحين، بما في ذلك الأمم المتحدة، ونشدد على أهمية المشاركة المتسقة والمستديمة من جميع المعنيين في هذا المسعى.

وختاما، اسمحو لي، باسم أعضاء مجلس الأمن، أن أؤكد لكم أن المجلس سيواصل الاضطلاع بمسؤوليته بمقتضى الميثاق فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وسوف نظل على التزامنا الشديد بهدف إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، لصالح جميع الأطراف المعنية.